http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1687) السنة السابعة - الخميس (30) كانون الاول 2009

### المدى تنفرد بنشر تفاصيل بعض جرائم خطف الاطفال وقتل الصاغة

# ١٢ ساعة لعصابة الرحمانية .. والمواطن يرشد الشرطة الى أوكار الجريمة

**في الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٠٠٩\٨\٥ دخلت امرأة في العقد الرابع من عمرها الى محل صياغة الفرح الواقع في منطقة الاسكان، وهي تحمل بين طيات كفها اليمنى خاتما ذهبيا صغيرا مكسورا وطلبت من الصائغ(ع،عباس) تصليح الخاتم لها باسرع وقت ممكن،اثناء ذلك كانت تلك المرأة تجرد كل شيء في ذاكرتها منذ لحظة دخولها المحل فضلا عن التركيز على ما موجود من مصوغات ذهبية في عارضة المحل الزجاجية. اثارت نظرات المرأة شكوك الصائغ وخصوصا محاولاتها المستمرة البقاء في المحل بافتعال حكايات وقصص عن الذهب واسعاره.**

بغداد/ايناس طارق

مكتب التحقيقات

### وقت السرقة

في صباح اليوم التالي،وتحديدا في الساعة العاشرة، اقتحمت عصابة تتكون من خمسة اشخاص محل الصائغ (ع) ذاته،وقامت بقتله مع اثنين كانا داخل المحل وقد كانا يرومان تصليح مصوغات ذهبية بانتظار الصائغ الاخر الذي يقوم بتصليح القطع الذهبية،تأخر عن الحضور بمدة لاتتجاوز الربع ساعة،واثناء ذلك قامت العصابة بسرقة المصوغات الذهبية ومقدارها ١٥ كيلو غراما فضلا عن بعض الاموال التي كانت في خزنة المحل.الامر الذي لم يثر انتباه المواطنين الموجودين في السوق هو استخدامهم مسدسات كاتمة للصوت! وفرّت العصابة المجرمة قبل ان ينتبه اي مواطن لما ارتكبوه من جرم.

### المواطن هو الدليل

يقول ضابط مركز السلام مقدم ماجد: هذه الجريمة البشعة اثارت شكوكا كثيرة حول الاهداف والنوايا، نظرا لان الوضع الامني استقر بنسبة كبيرة وحدوث مثل هذه الجرائم ربما لاتكون اهدافها مادية صرفة خصوصا وان الضحية من الطائفة الصابئية فضلا عن القيام بالجريمة في وضح النهاروفي مكان مزدحم بالمتسوقين. وهذا ما اقلق الاجهزة الامنية والمواطن في ان واحد،فكان لابد من التوسع في دائرة التحقيق الجنائي. وحقيقة هنا يكون دور المواطن المتمثل في تقديم المعلومة مهما جدا، اي الاعتماد على المعلومة الاستخباراتية الصحيحة، والمواطن يكون هو الدليل والشاهد القاطع على اظهار الحقيقة، خصوصا ان المواطنين الذين كانوا في السوق اكدوا على ان الجناة كان ثلاثة منهم يرتدون ملابس عسكرية مرقطة وملثمين والاثنان الاخران يرتديان زيا مدنيا و ملثمان ايضا،وقد استخدمت العصابة سيارتين بدم بارد.

### جريمة خطف

يقول العميد ماجد: قبل فترة قصيرة من الوقت لاتتجاوز ٣٠ يوما تم القاء القبض على احد الاشخاص الذي قام بخطف وقتل الطفل (.....) الذي يبلغ من العمر ٦ سنوات وكان المجرم جارا لعائلة الطفل وكان يتناول الغداء في دارهم في كل المرات التي لم تكن تتواجد في البيت والدة الطفل وذلك ثقة منهم بالجار الذي كافأ معروفهم بخطف الطفل وخنقه ومن ثم رمي جثته على احد سطوح المنازل المجاورة لدارهم،ولولا صعود صاحبة المنزل الذي رميت على سطحه الجثة لبقي الامرمحيرا لرجال الامن وعائلة الطفل الذين بحثوا في كل مكان عن جثة الطفل الامر الذي اثار فزع وشكوك الدور المجاورة لمنزل الضحية. وبعد التحقيق والمتابعة ومراقبة اصحاب المنازل المجاورة لدارعائلة الطفل المخطوف،تم اكتشاف الامر بعد مرور اسبوع واحد فقط من ارتكاب الجريمة البشعة. والغريب في الامر ان جارهم المشار اليه اعلاه والذي كان قريبا جدا من عائلة المجني عليه قد وكل ابنه البالغ من العمر ١٨ سنة مهمة التفاوض والحصول على الفديّة من اهل الطفل الضحيّة!

### الصاغة مجددا

يقول العميد (س.ن) من قيادة شرطة بغداد، انه بتاريخ ٢٠٠٩\٤\١٤ تم القاء القبض على المجرم الذي قام بقتل الصائغ (.....) في منطقة بغداد الجديدة واكتشفنا اثناء التحقيق ان رئيس العصابة رجل تجاوز العقد الرابع من عمره وكان يقوم بالتخطيط ويشارك في بعض الاحيان بالجرائم التي يخطط لها بالتعاون مع المجرم المنفذ. ونقول حقيقة لولا تعاون المواطنين معنا لبقي المجرمان خارج ايدي العدالة يتمتعان باموال الضحايا وينفقانها على ملذاتهم الشخصية كما كشف التحقيق لنا فيما بعد.

### المكان فقط

في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاربعاء المصادف ٢٠٠٩\١٢\٢٣ حدثت جريمة قتل وسطو مسلح على احد محال الصاغة في منطقة المنصورمن قبل مجموعة من الاشخاص الملثمين وكانوا يحملون اسلحة رشاش كاتمة للصوت،وبعد مضي ساعات قليلة استطاعت الشرطة الوصول الى المكان الذي تتواجد فيه العصابة المجرمة ولكنهم وقبل وصول الشرطة كانوا قد فروا الى مكان آخر ومازال البحث جاريا عنهم وربما يكونون الآن في قبضة العدالة.

### صياغة الرحمانية

بتاريخ ٢٠٠٩\٩\٣٠ دخل رجل يبلغ العقد الثاني من عمره وطلب من احد الصاغة الواقع محله في منطقة الرحمانية،بان يحدد له مبلغ المال المطلوب لشراء مصوغات ذهبية لعروسته التي سوف ياتي بها في اليوم التالي،وحتى لايكون في موقف محرج امام العروسة وعائلته يريد ان يعرف هل نقوده تكفي لشراء الذهب؟ كان تصرف الرجل طبيعيا ولا يثير اي شكوك نحوه وفي اليوم الثاني قامت مجموعة مسلحة تتكون من اربعة اشخاص بالسطو المسلح على ذات المحل الذي كان موضع اختيار الجناة، ولان المحل يقع في سوق شعبي مكتظ بالمتبضعين والمحال التجارية والحركة تكون فيه بالغة الصعوبة،فقد اثيرت الكثير من الاسئلة حول سرعة تنفيذهم للجريمة والجهة التي من الممكن ان تكون قد تعاونت معهم وربما كانت هناك اشارات غير محددة الى تواطؤ بعض منتسبي الاجهزة الامنية لتسهيل هروب الجناة.

### ١٢ساعة فقط

يقول العميد ماجد المسؤول عن مركز شرطة السلام: تم التعاون مع قيادة شرطة بغداد، الامر الذي سَرع اجراءات القاء القبض على الجناة والتي لم تستمر غير ١٢ ساعة فقط والسبب ان بعض الخيوط كانت واضحة خصوصا ان المحل في سوق شعبي كبير والحركة لايمكن ان تكون سهلة الا في الحالات الطارئة وبعد التحقيق والاستفسار اتضح اشتراك احد المنتسبين الامنيين في تلك العملية الامر الذي سهل عملية الدخول والهروب فضلا عن حوز الجناة باجات صادرة من مديرية شرطة الكرخ،وحملهم مسدسات نوع كلوك وكاتم صوت كانوا قد اخفوه في بطانة السيارة التابعة لهم.

### لتنفيذ جريمتها الاولى نوع بيجو والثانية

لم يستطع احد معرفة نوعها وقد ارتكبت الجريمة بمسدسات ورشاشات كاتمة للصوت.

### الدلائل بالمعلومات

بتاريخ ٢٠٠٩\٩\١ جاءت معلومات الى مركز شرطة السلام وعن طريق مواطن يسكن بالقرب من مكان سكن احد اعضاء المجرمين، المدعو(خيرو)، المواطن لاحظ ان طريقة دخول وخروج المدعو خيرو مع مجموعة من الاشخاص تثير الانتباه،فضلا عن انفاقهم المال بشكل يلفت الانظار اليهم بعد ان كانوا لايملكون سيارات ويرتدون ملابس رخيصة الثمن، اما الان فقد تحول كل شيء في ليلة وضحاها، وعندما تم القاء القبض على بعض افراد العصابة ضبطت بحوزتهم بعض المصوغات الذهبية المطابقة اوصافها لما سرق من محل الصائغ الضحية (ع. عباس)،وبعد اجراء التحقيق معهم ومواجهتهم بالجرم المشهود اعترفوا بقيامهم بقتل الصائغ وسرقة المصوغات الذهبية التي اقتسموها فيما بينهم، كذلك المرأة صاحبة الخاتم والتي اثارت الشكوك قبل يوم من الجريمة كانت في تلك الدار، وتطابقت مواصفاتها مع ما وصفه مصلح المصوغات الذهبية، وعندما ضبطت المسروقات كانت غير مكتملة لان الجناة كانوا قد اقتسموها واحتفظوا ببعض منها في احد البيوت المجاورة والذي بني من قبلهم على احدى اراضي الدولة الواقعة في شارع الاميرات في منطقة المنصور،فضلا عن ضبط مبلغ ٢٠ الف دولار في نفس الدار، وبعد التحقيق معهم في ماهية النقود تبين انهم عصابة تختص بالخطف ايضا ومناطق اختصاصهم هي (منطقة المنصور،الاسكان،الوشاش) ومن لايدفع الفدية المالية فان المخطوف يتم قتله بدم بارد.

---

### على خلفية تصريح رئيس مجلس محافظة بغداد

# نـــواب: لامـــبرر لاســـتـقـدام الـشـركـات والأمـــن مسـؤولـيـة عـراقـيـة

**ماتزال حادثة ساحة النسور شاخصة في عيون العراقيين وجراحها لم تندمل بعد في نفوس ذوي الضحايا. احدى جرائم الشركات الامنية الاجنبية في العراق، حينما قامت شركة (بلاك ووتر) في ٢٠٠٧\٩\١٦ باطلاق النار في ساحة النسور وقتلت ١٧ مواطنا وجرحت حوالي ٣٠ شخصا، لم يكن ذنبهم سوى ان المصادفة السيئة قد جعلتهم قريبين من سياراتهم المتسارعة التي لاتعبأ بشيء ولاتهتم لاي راكب او راجل. في وقتها تذرعت الشركة الامنية بأنها قد تعرضت لكمين مسلح قد نصب لها في المنطقة واضطرت الى الرد على النيران التي اطلقت باتجاهها. وهذا مانفته السلطات العراقية عبر شهود عيان كانوا متواجدين اثناء الحادث.**

تحقيق / وائل نعمة

وبعد مرور اقل من شهر على هذه الحادثة الأليمة، قتلت امرأتان في حادث اطلاق نار في منطقة الكرادة، اعترفت في وقتها شركة (يونتي ريزور غروب) الاسترالية بضلوعها بهذا الحادث، وتحججت الشركة الامنية بأن السيارة التي قتلت فيها الامرأتان كانت قريبة جدا من سيارات الشركة مما حدا بهم على اطلاق النار مباشرة وقتل من فيها.

### قرار الحكومة العراقية

بعد الضجة الإعلامية وتصاعد صيحات الغضب والرفض لاعمال هذه الشركات الامنية التي لاتخضع لرابط او ضابط، أقر مجلس الوزراء العراقي في ٣٠-١٠-٢٠٠٧، مشروع قانون يرفع الحصانة عن الشركات الأمنية الأجنبية العاملة في البلاد. اما في واشنطن، فقد تحدثت الانباء في وقتها عن عروض من الخارجية الأمريكية بمنح حصانة جزئية للحراس الأمريكيين في شركة بلاك ووتر.

وقالت الحكومة العراقية في وقتها عبر المتحدث الرسمي علي الدباغ بأن مجلس الوزراء أقر مشروع قانون جديد، تخضع بموجبه كل الشركات الأجنبية الخاصة العاملة في البلاد للقانون العراقي، ما يجعلها غير محصنة، وخاضعة للمحاسبة وفق قانون البلاد. بالاضافة الى خضوع حراس الامن الاجانب للمحاكم العراقية ، وهذا جزء من الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق التي ابرمت في وقت سابق وتنص على مغادرة ١٤٦ ألف جندي أمريكي العراق بنهاية عام ٢٠١١. وقد رحب العراقيون بهذه الاجراءات خصوصا بعد توجيه وزارة العدل الأمريكية تهم القتل العمد لستة من عناصر الشركة إلى جانب تهم تتعلق بسوء استخدام السلاح بعد أن عمد العناصر إلى استعمال رشاشات أوتوماتيكية خلال الحادث.

### شركات أمنية

وبذلك ينتهي فصل مريب من فصول الشركات الامنية والتي لا توجد إحصائية دقيقة لعدد الحراس العاملين فيها، حيث تتفاوت تقديرات عددهم من ٢٠ إلى ٣٠ ألف عنصر حسب (تقرير الكونغرس الامريكي)، وتصل في بعض التقديرات (تقرير مكتب المحاسبة العام الامريكي) إلى ٤٨ ألف عنصر أمني. وعن تقرير صدر من مدير اتحاد الشركات الأمنية الخاصة بالعراق (PSCAI)،قال إنه يوجد في العراق نحو ١٨١ شركة أمنية. ووفق تقريرآخر صدر عن مركز خدمة أبحاث الكونغرس في وقت سابق، بعنوان «المقاولون الأمنيون الخاصون في العراق»، فإنه اوضح بأن عدد الشركات التي تعمل لمصلحة الحكومة الاميركية في العراق أكثر من ٦٠ شركة أمنية خاصة. ومن أبرز هذه الشركات: «داينكروب إنترناشونال» (DynCorp International) وتريبل كانوبي» (Triple Canopy)، وهما شركتان أمريكيتان متعاقدتان-إلى جانب «بلاك ووتر»- مع وزارة الخارجية الأمريكية.

أما الشركتان البريطانيتان «أرمر غروب» (ArmourGroup)، و«إيجيس ديفنس سيرفيز» (Aegis Defense Services)، فمتعاقدتان بشكل رئيسي مع وزارة الدفاع الاميركية.

وقد أنيطت بهذه الشركات مهام عديدة، مثل توفير الأمن والحراسة للبعثات الدبلوماسية، والمسؤولين الحكوميين، وشركات إعادة الاعمار، وقوافل الإمدادات، وتدريب قوات الشرطة والجيش.

وينتمي هؤلاء الحراس إلى نحو ٣٠ جنسية مختلفة، فإلى جانب الاميركيين والبريطانيين والعراقيين، هناك آخرون من دول أوربا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا، وشرق آسيا، بل بعض منهم جاء من لبنان (كما أوردت صحيفة «النهار» اللبنانية). وقد بدأت هذه الشركات عملها وفق قانون الحصانة للشركات الأمنية الأجنبية التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة، برئاسة بول بريمر عام ٢٠٠٤.

### مجلس محافظة بغداد

بعد هذه الذكريات السيئة التي يتمنى كل العراقيين طيها ورميها في (خانة) النسيان، يقوم مجلس محافظة بغداد بتذكيرنا بهذه الشركات عبر التصريح الذي صدر من رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي الذي اعلن فيه عن نية الحكومة المحلية التعاقد مع شركات امنية اجنبية للسيطرة على الوضع الامني في البلاد خاصة وان القوات العراقية اثبتت عدم قدرتها على الحفاظ على ارواح المدنيين العراقيين. واوضح ان المجلس اتفق مع شركتين أمنيتين إحداهما فرنسية لهذا الغرض. معبراً عن أمله في أن تسفر جهود مجلس النواب بشأن الملف الأمني عن نتائج إيجابية. مشيرا إلى رصد مبالغ من ميزانية ٢٠١٠ لتطوير القدرات الأمنية وتوفير منظومة كاميرات ترصد التحركات غير الرسمية والإرهابية في الشارع البغدادي.

وجاءت هذه الاجراءات على خلفية التفجيرات الاخيرة التي ضربت بغداد وخصوصا الهجمات التي نالت من بناية مجلس محافظة بغداد والتي اثارت لغطا كبيرا وتراشقا بالاتهامات بين اطراف كثيرة.

يقول نصير هاشم (٥٠ عاماً)، في حي الكرادة، بأنه كان يتجمد خوفاً عندما كان يرى سيارات الشركات الامنية الخاصة في شوارع بغداد لعلمه بأن هذه الشركات لها تاريخ سيىء في الشارع البغدادي وعدم ترددها في قتل المواطنين. ولايتمنى نصير شأنه شأن الكثير من العراقيين ان تصبح لكل دائرة او مؤسسة عراقية شركة امنية خاصة تقوم بحمايتهم وبالمقابل يتراجع دور القوات الامنية العراقية.

### ميليشيا جديدة

فيما يقول النائب مثال الالوسي بهذا الصدد: أننا لانعتقد في ان الحلول تكون عبر استقدام شركات امنية خاصة لحماية بغداد او احدى مؤسساتها، لكن الحل يكمن في الغاء اولا حمايات المسؤولين الذين لانعلم عددهم بالضبط فلربما نتحدث عن ٢٥ الف عنصر وربما اكثر، الكثير منهم مجهولون لدينا ولانعرف من هم ولاالى اية جهة ينتمون ولانعرف كم يتقاضون من رواتب ولانعرف كيف نتعامل معهم حتى، فنحن نزيد الطين بله حينما نضخم هذه الظاهرة بجلب عدد اكبر من الشركات الامنية الاجنبية. وعلى حد تعبير النائب الالوسي فان هذا العمل سيؤدي بنا الى احداث ميليشيا من هذه الشركات، وان العراقيين قد ضجروا من هذه الميليشيات ولايحبون سماع هذه الكلمة. ويجد النائب الالوسي بأن الاجدر بنا ان نقوم بتقوية المؤسسة الامنية العراقية، واي عمل آخر هو محاولة لبيع بغداد.

### الأمن مسؤولية القوات العراقية

فيما اكد النائب عمار طعمة عضو لجنة الامن والدفاع بأن مشروع قرار بهذا الشأن لم يصل الى مجلس النواب او الى لجنة الامن والدفاع، ويشكك في مدى تطبيق هذا القرار او حتى اصداره، واوضح بأن مهمة الامن هي مسؤولية القوات العراقية حصرا، واذا اراد المجلس ان يجلب شركات امنية خاصة بالحماية لماذا اذن وجود القوات الامنية العراقية؟

كما اشار الى ان هذا الامر ليس من صلاحيات مجلس محافظة بغداد لانه امر دستوري ودخول النواب بعد.

### ليست من صلاحيات المجلس

فيما قال النائب بهاء الاعرجي رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، بأن توجه مجلس محافظة بغداد باستقدام شركات امنية للحماية لا يقع ضمن صلاحياته، لان مسائل الامن والدفاع مسائل دستورية وسيادية وليست من اختصاصات مجلس محافظة بغداد، بل انها تعود الى صلاحيات الحكومة المركزية ضمن ماهو منصوص عليه في الدستور العراقي، وفي حالة وصول هذا المشروع الى مجلس النواب فأنه سيكون مرفوضا بشكل كامل.

ويجد النائب الاعرجي بأن هذه التصريحات او التوجهات جاءت رد فعل من قبل المجلس على التفجيرات الاخيرة. وطالب النائب التعامل مع هذا الموضوع بعقلانية وتكاتف كل القوى السياسية لحقن دماء العراقيين وعدم السماح بحدوث انفجارات واختراقات امنية اخرى.

### آراء قانونية متناقضة

وفي رأي قانوني يقول الخبير القانوني طارق حرب بأن الكثير من دوائر الدولة العراقية متعاقدة مع شركات امنية، لكن هذه الشركات خضعت للقانون العراقي بعد الاتفاقية الامنية بحيث يجب ان تكون مسجلة لدى دائرة مسجل الشركات التابعة لوزارة التجارة، ومسجلة لدى وزارة الداخلية، كما يجب ان يخضع اعضاء هذه الشركات للاشراف والمتابعة والزيارات التفتيشية، كما يجب فحص اعضاء الشركة، وتحديد حتى انواع الاسلحة المستخدمة. وفي اشارة الى خضوع هذه الشركات للقانون العراقي، اشار حرب الى حادثة الشركة الاسترالية التي هي الان منظورة امام القضاء العراقي. ويرى طارق حر ب بأن لابأس ان تكون هذه الشركات عاملة بالعراق شريطة ان يكون اكثرمن نصف العاملين من العراقيين وليس ان يكونوا من الافارقة وجنسيات اخرى. كما ويعتقد بأن هذه الشركات الامنية يجب ان تستخدم في اماكن حساسة مثل المطارات وليس في مجلس المحافظة او غيرها من المؤسسات الاعتيادية.

فيما يختلف رأي المحامي علي جابر الذي يقول:أن هذه الشركات الامنية الاجنبية تخضع لشروط وقوانين تلك البلدان وانه من السهولة ان تدخل الى العراق ولايحتاج الامر الا لجواز سفر فقط، اما فيما يتعلق بعملها فهو ذات العمل الذي تقوم به الشركات الاستثمارية في العراق، وانها تتمتع بالحصانة التي يتمتع بها الاجانب في العراق. ولايجوز القبض عليهم الا في الجرائم المشهودة!.

### شروط يجب توافرها

اما النائب خالد الشواني عضو اللجنة القانونية في البرلمان العراقي فذكر بأنه من الناحية القانونية فأن هذه الشركات تخضع الى القوانين النافذة في فترة سلطة الائتلاف المنحلة وفيها قانون يسمح بعمل هذه الشركات، ولكن بعد اقرار الاتفاقية الامنية الامريكية العراقية اصبحت هذه الشركات تخضع للقانون العراقي ولاتخضع لقوانين بلادها التي جاءت منها.

واضاف: يفضل تهيئة الجانب الامني العراقي بدل هذه الشركات وذلك اكثر حفاظا على امن المواطن والمؤسسات الحكومية العراقية، وحتى لاتكون هذه الشركات عباً ماليا على الدولة. كما اوضح بأن الشركات الامنية موجودة في معظم المؤسسات العراقية فمثلا مفوضية الانتخابات تقوم بحمايتها شركة امنية خاصة.

وفي الوقت نفسه طالب النائب الشواني بأن يكون هناك جهاز او قسم خاص في وزارة الداخلية يقوم بالمتابعة والاشراف على هذه الشركات.

وعن مناقشة قرارمجلس محافظة بغداد بجلب شركات امنية اجنبية في مجلس النواب العراقي، ذكر النائب الشواني بأنه لم تتم لحد الان مناقشة هذا الامر بشكل رسمي لانه لم يصل الى مجلس النواب بعد.

### حصاد الاتفاقية الامنية

وعن مدى تعارض عمل هذه الشركات مع عمل القوات الامنية العراقية قال المقدم محمد ابراهيم البيضاني مدير العلاقات والاعلام في الشرطة الاتحادية:ان هذه الشركات كانت في البداية تعرقل عمل القوات العراقية وكانت تقوم بالانتهاكات في الشارع العراقي، وخصوصا بعد الحوادث التي ارتكبتها البعض من هذه الشركات، لكن بعد حادث ساحة النسور تغير الوضع تماما وبدأت هذه الشركات عبر مواكبها باحترام النظام والالتزام بضوابط السير، وهم يتجنبون حدوث اي مشكلة مع الجانب العراقي.

كما اوضح المقدم بأن الحال قد تبدل بعد الاتفاقية الامنية فأصبحت القوات الاجنبية لايمكنها ان تملك الشارع لوحدها، بل ان كل قطعة عسكرية غير عراقية لايمكنها السير بمفردها في الشارع بدون قطعة عسكرية عراقية مرافقة لها والا ستتعرض للمساءلة من قبل السيطرات المنتشرة في الشوارع.

ويعتقد المقدم بأن جلب هذه الشركات للحماية الداخلية للمؤسسات و بالتحديد لحماية مجلس المحافظة أمر جائز ، ولكن ان تقوم بالحماية خارج البناية او في الشوارع فيعتقد بأن هذا الامر لايمكن ان يحدث.

### وزارة الداخلية

بينما اوضح مدير المكتب الاعلامي في وزارة الداخلية بأن الشركات الامنية التي تدخل العراق تنطبق عليها شروط واضحة موجودة لدى وزارة الداخلية، ولايمكن ان تدخل شركات امنية الى العراق دون ان تكون ضمن المواصفات والسياقات الخاصة. واوضح بأن هناك شروطا امنية وادارية تحدد عمل هذه الشركات وتنظم دخولها. كما ابدى رفضه دخول هذه الشركات وأعتبر دخولها بمثابة قولنا أن لافائدة من وجود قوات عراقية تسهر من اجل امن وراحة المواطن.

شركات حماية امنية